



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية
التخصص: محاسبة

دور التكنولوجيا الإعلام والإتصال في تفعيل
الرقابة الجبائية

دراسة حالة - مديرية الضرائب بالوادي

تحت إشراف الدكتور:
د. عادل رضوان

إعداد الطلبة:

- عبد الستار الحاج أحمد
- حسام الدين دروي
- العايش العرشي
- أسامة الأشهب

لجنة المناقشة:

رئيساً
مشرفاً ومقرراً
ممتحناً

أستاذ محاضر صنف أ
أستاذ محاضر صنف ب
أستاذ محاضر صنف أ

د. مصعب بلي
د. عادل رضوان
د. عمر عطا الله

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

البراءة

نهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

التي لا أستطيع وصفها أمة الغالية التي صهرت من أجلى ووفرت لي كل ما احتاج
وقدمت لي كل ما تملك وكذلك أبي الحنون الذي كان سندا لي في هذه الحياة وأعطاني
أغلى ما يملك وهذا كله من اجل إكمال دراستي والوصول إلى القمة فارجوا من الله إن

يحفظهما ويرحمهما كما ربياني صغيرا

وكذلك إلى إخوتي الذين كانوا سندا لي في هذه الحياة

والى أصدقائي وأحبائي الذين ساهموا بكل ما يقدرون على مساعدتي في نجاحي

قال تعالى: "... إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ..." سورة الرعد الآية 11

" عبد الستار & حسام الدين & العايش & أسامة "

شكر و عرفان

يقول الله عز وجل في محكم تنزيله

(لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ)

فله الحمد والشكر من قبل ومن بعد، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه

وسلم وبعد:

بأخلص عبارات الشكر والعرفان والامتنان والإعتراف بالجميل إلى كل الأشخاص الذين

ساعدونا في تخطي الصعوبات في إنجاز هذه المذكرة وعلى الجهود المبذولة والتوجيهات

البناءة.

ونخص بالذكر المؤطر المشرف: د. عادل رضوان الذي لم يبخل علينا بنصائحه

وتوجيهاته.

وكل من ساعدنا من قريب او بعيد ولو بكلمة طيبة.

إلى كل هؤلاء نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير وجزاهم الله بخير الجزاء والثواب.

" عبد الستار & حسام الدين & العائش & أسامة "

قائمة الفهارس

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وعرهان

فهرس المحتويات

فهرس الإشكال

فهرس الجداول

أ-هـ	مقدمة
	الفصل الأول: مفاهيم حول تكنولوجيا الإعلام والاتصال والرقابة الجبائية.
7	تمهيد
8	المبحث الأول: الإطار النظري لتكنولوجيا الإعلام والاتصال
8	المطلب الأول: تعريف التكنولوجيا
10	المطلب الثاني: أنواع تكنولوجيا الإعلام والاتصال
11	المطلب الثالث: خصائص تكنولوجيا الإعلام والاتصال
12	المطلب الرابع: أهداف تكنولوجيا الإعلام والاتصال
13	المبحث الثاني: ماهية الرقابة الجبائية وإطارها التنظيمي
13	المطلب الأول: تعريف الرقابة الجبائية
14	المطلب الثاني: أشكال الرقابة الجبائية
17	المطلب الثالث: أهداف الرقابة الجبائية
17	الفرع الأول: الهدف القانوني
18	الفرع الثاني: الهدف الإداري
18	الفرع الثالث: الهدف المالي والاقتصادي
19	المطلب الرابع: أدوات الرقابة الجبائية
25	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الضرائب لولاية الوادي

27	تمهيد
28	المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب لولاية - الوادي-
28	المطلب الأول: التعريف بمركز الضرائب
29	المطلب الثاني: التنظيم الاداري لمركز الضرائب
38	المطلب الثالث: مهام مركز الضرائب
40	المبحث الثاني: تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مركز الضرائب الوادي
40	المطلب الأول: وسائل تكنولوجيا الاعلام والاتصال داخل المركز
41	المطلب الثاني: نظام المعلومات الجبائي
43	المطلب الثالث: نظام التسيير الجبائي
49	خلاصة الفصل
51	الخاتمة
	قائمة المصادر والمراجع

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
9	مفهوم التكنولوجيا	01
30	التنظيم الاداري لمركز الضرائب	02

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
37	مصالح مركز الضرائب بالوادي	01

مقدمة

المقدمة

شهد العالم ثورة التكنولوجيا في بداية القرن الواحد والعشرين تطورا كبيرا في مجال والتدفق الهائل للمعلومات، وهذا مما دفع الدول والهيئات الحكومية إلى البحث وتطوير ومواكبة هذا التطور، وقد شمل أيضا الإدارة الجبائية والتي هي أيضا تسعى إلى مواكبة ذلك التطور في مجال التكنولوجيا لتحسين أداء الإدارة في شتى العمليات من ضمنها الرقابة الجبائية. ومن هذا المنطلق أصبحت تكنولوجيا الإعلام والاتصال محل اهتمام الكثير من المؤسسات الحكومية والخاصة الإدارة الجبائية، رغبة في تحقيق أعلى درجة من الرقابة الجبائية داخل الإدارة والسعي أيضا الاستثمار في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، لما فيها من دور كبير في جباية مختلف الضرائب التي تعتبر من أهم المواد المالية للخرينة العمومية، وأيضا والاعتماد على نظام معلوماتي ناجح.

1- إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق جاءت هذه الدراسة لتبرز دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تفعيل عملية الرقابة الجبائية ويمكن طرح السؤال الرئيسي التالي

*** ما هو دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تفعيل الرقابة الجبائية؟**

ومن اجل التسهيل الإجابة على الإشكالية السابقة، يمكن تجزئتها من خلال طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بتكنولوجيا الإعلام والاتصال؟ وماهي أنواعها وأبرز خصائصها؟
 - ما هو مفهوم الرقابة الجبائية؟ وماهي أشكالها وأهدافها؟
 - ما مدى استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال داخل المديرية الولائية للضرائب؟
 - ما هي مزايا استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال داخل الادارة الجبائية؟
- وللإجابة على الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

2- فرضيات الدراسة

فرضية رئيسية:

* هناك درجة عالية في استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال داخل الإدارة الضريبية مما يؤدي إلى اكتساب عملية الرقابة الجبائية جودة عالية في الأداء.

الفرضيات الفرعية :

يعتبر أدرج تكنولوجيا الإعلام والاتصال على مستوى الإدارة الجبائية من مزايا عصره الإدارة الجبائية.

- تساهم تكنولوجيا الاعلام والاتصال في تسيير مركز الضرائب.
- المراكز الضريبية هي الهيئة الوحيدة المسؤولة عن القيام بعملية الرقابة الجبائية.
- تؤدي تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلي تحسين ورفع كفاءة عملية الرقابة الجبائية.
- تمارس عملية الرقابة الجبائية بطريقة تقليدية داخل الإدارة الجبائية.

3- أسباب اختيار الدراسة

- الرغبة الشخصية في الاطلاع على هذا الموضوع.
- المعرفة التامة بأهمية الموضوع من الناحية الواقعية له.
- المعرفة التامة بمدى أهمية عملية الرقابة الجبائية ودورها في تحصيل الضريبي.
- بيان الهيئة المكلفة بعملية الرقابة الجبائية، وكذا العوارض والموانع التي تواجهها.

4- أهمية الدراسة

- أن أهمية دراستنا تكون في جانب التي تحتلها الضرائب بشكل عام وتمويل الخزينة العمومية بشكل خاص لأنها أحد أكبر موارد لها.
- توجه الحكومة إلى عصره ورقي الإدارة الجبائية.

- البحث المتزايد من قبل الإدارة الجبائية عن طرق تحصيل الفعال للضريبة، وبالتالي
وجب عليها استعمال كل الطرق الحديثة والفعالة لذلك.

- أهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال باعتبارها وسيلة فعالة وهامة في تفعيل الرقابة
الجبائية

- اعتماد الحكومة على التحصيل الضريبي كأهم مورد لها بعد المحروقات وبالتالي هنا
تكمن أهمية عملية الرقابة الجبائية.

- عرض أهم الأجهزة الجبائية القائمة على عملية الرقابة الجبائية.

5- أهداف موضوع الدراسة:

نسعى في هذه الدراسة إلى :

- تسليط الضوء على الرقابة الجبائية في الجزائر.
- الوقوف على ما مدى أهمية التكنولوجيا الإعلام والاتصال وتفعيل الرقابة الجبائية.
- إبراز الرقابة الجبائية كأهم الأجهزة القائمة على تحسين التحصيل الضريبي.
- نشر الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة.

6- منهج الدراسة

ان الموضوع الذي اخترناه، يقودنا إلى إتباع المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال
عرض مختلف المفاهيم الأساسية، المتعلقة بالتكنولوجيا الإعلام والاتصال والرقابة الجبائية،
تاليها القيام بالدراسة التطبيقية التحليلية بواسطة المقابلة، كما اعتمدنا في دراستنا على
القوانين والتشريعات المتعلقة بالجباية بصفة عامة وبالرقابة الجبائية بصفة خاصة.
بالإضافة إلى دراسة الحالة التي أجريت على مستوى مركز الضرائب الوادي.

7- الدراسات السابقة

- قراري نصر الدين، دور تكنولوجيا والإعلام الآلي في تفعيل الرقابة الجبائية - دراسة حالة بمركز الضرائب أم البواقي، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018.

حيث تطرق: ان المديرية العامة للضرائب من ضمن الوسائل الهيكلية المكلفة بالرقابة الجبائية. والي أهمية تكنولوجيا الإعلام الآلي في رفع من جودة وكفاءة الرقابة الجبائية.

- بوجابر هشام، دور نظم المعلومات في تفعيل الرقابة الجبائية، دراسة حالة مديرية الضرائب أدرار، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2016.

حيث تطرق:

- نظام المعلومات مجموعة من التجهيزات والإجراءات والبرمجيات وقواعد البيانات التي تعمل يدويا أو أليا على جمع المعلومات بعمليات التجميع والتخزين والمعالجة وإيصال المعلومات بشكل الملائم وفي وقت مناسب.

- نظام المعلومات الجبائي أساس الرقابة الجبائية كما تعتبر هذه الاخيرة معيار تقييم عليه الإدارة الجبائية ولتحقيق لذلك وجب الاعتناء بحجم ونوعية العاملة بالإدارة الضريبية.

- حسيني مونية، دلهوم نسرين، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين أداء الخدمات - دراسة حالة فندق عابدي، بسكرة-مذكرة لنيل ماستر أكاديمي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.

حيث تطرق:

- تعتبر المعلومة من أهم مدخلات العملية الإنتاجية في تساعد المسؤولين عمى اتخاذ القرارات في وقت الحاجة لذلك يجب أن تكون صحيحة وملائمة للظرف الذي تستعمل لأجله.

- عنصر الاتصال ضروري وحتمي على المؤسسات القيام بيه، فمن خلاله يمكن إيصال تكنولوجيا المعلومات والاتصال للمعلومات في الوقت المناسب ما بين مختلف عناصر العملية الإنتاجية..

8 - هيكل الدراسة

الفصل الأول: مفاهيم حول تكنولوجيا الإعلام والاتصال والرقابة الجبائية

الفصل الثاني: دراسة حالة - مركز الضرائب الوادي -

الفصل الأول:

مفاهيم حول تكنولوجيا الإعلام
والاتصال والرقابة الجبائية

تمهيد:

شهد العالم منذ أواخر القرن العشرين تقدماً في مجال التكنولوجيا بصفة عامة حيث تنمو بـخطة سريعة وواسعة، خاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصالات التي تشمل على الانترنت، وتكنولوجيات أقمار المواصلات والهواتف النقالة والحواسب السريعة، بالإضافة إلى تطور استخدام الإعلام الآلي والحاسبات التي غزت كل مجالات النشاط الإنساني، إلى غير ذلك من التقنيات الاتصال المختلفة والتي جعلت العالم بالرغم من اتساع رقعته الجغرافية وكأنه قرية صغيرة.

المبحث الأول: الإطار النظري لتكنولوجيا الإعلام والاتصال

يعتبر مفهوم مصطلح التكنولوجيا عند الكثير أنه استعمال وسائل للأجهزة الحديثة والمتقدمة مثل: الكمبيوتر والهاتف المحمول... الخ، حيث يعتبر هذا المفهوم ضيق ومحدود فجميع تلك الوسائل هي نتيجة التكنولوجيا، بينما هي غاية أو وسيلة للوصول إلى نتائج.

المطلب الأول: تعريف التكنولوجيا

حيث أنه نجد العديد من التعريفات لتكنولوجيا.

• تعريف التكنولوجيا:

تعد كلمة التكنولوجيا Technologie من المصطلحات التي تواجه الكثير من الالتباس والتأويل، إذ يستخدمها البعض كمرادف للتقنية **Technique**. في حين يرى الآخرون اختلافا واضحا بينهما، ويرجع أصل التكنولوجيا إلى الكلمة اليونانية التي تتكون من مقطعين هما **Techno** تعني التشغيل الصناعي و **logos** أي العلم أو المنهج. لذا تكون لكلمة واحدة هي علم التشغيل الصناعي¹.

عرفها كونتر أنها " هي الطرق الفنية المستحدثة لإنجاز أعمال وأغراض عملية ".
حيث أن التكنولوجيا بصفة عامة هي الوسائل الديناميكية المتطورة، أو مجموعة من الطرق أو المعارف التي يفترض فيها القدرة على حل مشكلات الإنسان المعقدة والمتداخلة، التي تشكل الإطار الحياتي للإنسان.²

فالتكنولوجيا في شكل آلات وتجهيزات ووسائل تقنية تسهل الإتقان في الأعمال والإسراع فيها، والتكنولوجيا في شكل معارف تقنية وعلمية تمكن من تطوير مختلف الصناعات، القطاعات، الخدمات، والنشاطات الاقتصادية وغيرها ولذلك اعتبر ان النمو الاقتصادي

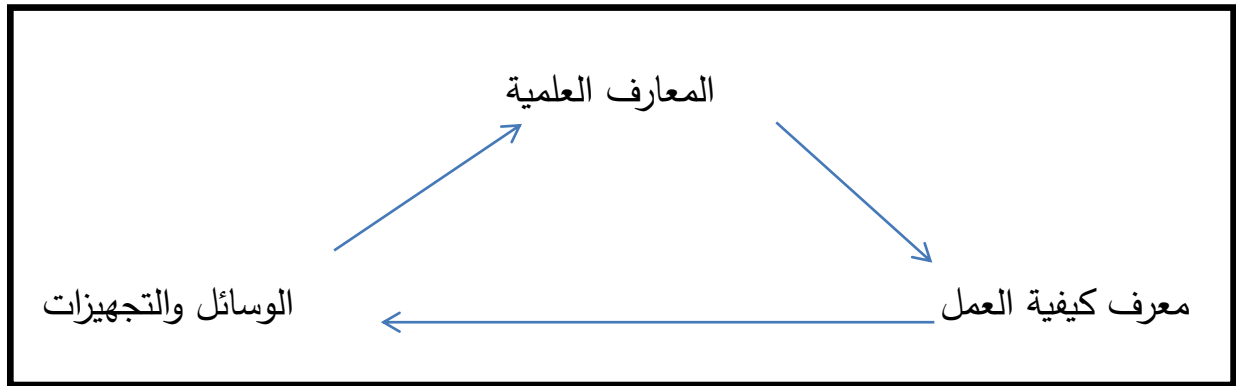
¹محمد الصيرفي: إدارة تكنولوجيا المعلومات، دار الفكر الجامعي، ط (1) الإسكندرية، 2009، ص13.

²عامر إبراهيم قنديلجي: إدارة تكنولوجيا المعلومات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص13.

يتحقق من خلال طفرات تتضمنها التطورات التكنولوجية التي يتم استخدامها في النشاطات الاقتصادية والتي تتم من خلال العمليات الاستثمارية.¹

وتعرف التكنولوجيا بأنها مختلف أنواع الوسائل التي تستخدم للإنتاج المستلزمات الضرورية لراحة الإنسان، أو استمرارية وجوده، كذلك هي الطرق الفنية المستحدثة لإنجاز أعمال وأغراض علمية، والتكنولوجيا هي التنظيم والاستخدام الفعال والمؤثر لمعرفة الإنسان وخبرته، من خلال وسائل ذات كفاءة تطبيقية عالية وتوجيه الاكتشافات والقوى الكامنة المحيطة بنا بغرض التطوير وتحقيق الأداء الأفضل.²

الشكل رقم (01): مفهوم التكنولوجيا



source: RIB J M., et autres, Le management des technologies, Paris, 1991.P. 16

من كتاب، عامر إبراهيم قنديلجي: إدارة تكنولوجيا المعلومات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص 16

¹ عبد الباسط محمد الوهاب، استخدام تكنولوجيا الاتصال في الانتاج الاذاعي والتلفزيوني، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2005، ص 82-83.

⁴ لحرر عباس ابن التاج، تكنولوجيا الاعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية الواقع والمعوقات، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2015، ص 12.

ومن هذه التعريفات يمكننا تعريف تكنولوجيا الاعلام والاتصال بشكل عام " على أنها هي كل التقنيات والوسائل الالكترونية التي تستخدم في تحويل البيانات والمعلومات بمختلف أشكالها الى معلومات بمختلف أنواعها " .

المطلب الثاني: أنواع تكنولوجيا الإعلام والاتصال

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورا مذهلا في وسائل التكنولوجيا الاعلام والاتصال، وأصبح من الصعب متابعة المخترعات الجديدة في هذا المجال، لقد تطور الهاتف، ودخلنا عصر الأقمار الصناعية وعصر الانترنت والبريد الإلكتروني، ولا يزال هذا التطور مستمرا في مجال تكنولوجيا الاتصالات بشكل جعل العالم قرية صغيرة.

• أنواع تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

- 1- الأجهزة أو العتاد: البنية الفنية والترتيب المنطقي للتجهيزات المستعملة لتنفيذ المهام.
 - 2- البرمجيات: تتمثل في مجموعة القواعد والإرشادات واللوغاريتمات المستعملة في الأجهزة لتنفيذ المهام.
 - 3- الإدراك والفهم والمعرفة: يمثل الأسباب والغايات والأهداف المطلوبة لاستعمال وتوسيع وتطوير التكنولوجيا وفق طرائف وأساليب خاصة.¹
 - 4- قواعد البيانات: هي مجموعة متكاملة من البيانات الي تضم وتخزن بطريقة تسهل استرجاعها بما يتوافق مع احتياجات المنظمات، تسمح بإجراء أكثر من برنامج تطبيقي عليها، تسمى هذه البرامج بنظم ادارة قواعد البيانات.
 - 5- شبكات الاتصال عن بعد: هي نظام لربط جهازين أو أكثر باستخدام احدى تقنيات نظم الاتصالات من أجل تبادل البيانات والمعلومات والموارد المتاحة، كما تسمح بالتواصل المباشر بين المستخدمين وتنقسم هذه الشبكات الي نوعين رئيسيين هما:
- * الشبكات السلكية : وتشمل السلاك المتوازية، المبرومة، المحورية، والألياف البصرية.

¹ عامر ابراهيم قندلجي، ايمان فاضل السامرائي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، الورق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2002، ص21.

* الشبكات اللاسلكية: وتشمل أنظمة الموجات الدقيقة، أنظمة الاقمار الصناعية، أنظمة الهواتف الخلوية، والاتصالات اللاسلكية السريعة.¹

المطلب الثالث: خصائص تكنولوجيا الاعلام والاتصال

يوجد عدة خصائص لتكنولوجيا الاعلام والاتصال نذكر منها:

- 1 - **الفاعلية:** أي ان المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن ان يكون مستقبلا ومرسلا في نفس الوقت، فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الادوار، وهو ما سمح بخلق نوع من التفاعل بين الافراد والمؤسسات، وباقي الجماعات وبإدخال مصطلحات جديدة في عملية الاتصال (مثل: المشاركين بدل من المصادر، الممارسة الثنائية، التبادل... الخ).
- 2 - **اللاجماهيرية:** وتعني ان الرسالة الاتصالية من الممكن ان تتوجه الى فرد واحد أو الى جماعة معنية، وليس الى جماهير ضخمة كما كان في الماضي، وتعني أيضا درجة تحكم في نظام الاتصال، بحيث تصل الرسالة مباشرة من منتج الرسالة الي مستهلكها.
- 3 - **اللاتزامنية:** وهي خاصية تتميز بها هذه التكنولوجيات، حيث يكون بمكان المستخدم ارسال واستقبال الرسائل في أي وقت مناسب، وهو غير مطالب باستخدام النظام في الوقت نفسه، فمثلا في نظام البريد الالكتروني ارسال الرسالة لا يكون في حاجة الي وجود متلقي لهذه الرسالة، وهذا ما يقصد به التحكم في نظام الاتصال.
- 4 - **الشيوع والانتشار:** وهو قابلية الشبكة للتوسع والانتشار عبر مختلف مناطق العالم، وهذا ما يسمح بتدفق المعلومات عبر مسارات مختلفة مما يعطي لهذه التكنولوجيا الطابع العالمي.
- 5 - **قابلية التوصيل:** وتعني امكانية الربط بين الاجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع بغض النظر عن البلد الذي تم فيه الصنع، وهذا ما يعتبر عنه بالانتقال من تكنولوجيا التكامل.

1 محمد عرفات زيدان، عادل مسغوني، دور تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء المؤسسات: دراسة حالة المديرية العلمية لاتصالات الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة الوادي، 2017، ص 4-5.

6 - القابلية الحركية: فهناك وسائل اتصالية كثيرة يمكن لمستخدميها الاستفادة منها في الاتصال من أي مكان الي اخر أثناء حركته مثل: الهاتف النقال، بمعنى الانتقال من الاجهزة الثابتة الى الاجهزة المتنقلة.

7- سهولة الاستخدام: حيث تتسم وسائل الاتصال الحديثة بسهولة وبساطة التشغيل، ونموذج ذلك جهاز الفيديو، وجهاز الفاكس، وأجهزة الكمبيوتر والانترنت.¹

المطلب الرابع: أهداف تكنولوجيا الاعلام والاتصال

حيث نجد عدة أهداف لتكنولوجيا الاعلام والاتصال بحكم اختيارنا لهذا الموضوع نذكر منها:

1- ساهمت تكنولوجيا الاعلام والاتصال في احداث أثر عميق في حياة الانسان على مستويات متعددة، وكذلك في حياة المؤسسة سوى العمومية أو الخاصة وفي الدورة الاقتصادية أيضا، مما جعلت الفرد والمؤسسات في تطور دائم ومستمر.

2- السعي وراء امتلاك أكبر قدر من المعرفة لأكثر عدد ممكن من الافراد والمؤسسات.

3- جعل العالم الكبير قرية صغيرة، بحث يمكن للفرد الاطلاع على أخبار الفرد الاخر والتواصل السمع البصري بينهم، مهما كانت المسافة.

4- تقريب المواطنين من الادارة العمومية عبر منصات التواصل الاجتماعي.

5- تسهيل التواصل بين مختلف الإدارات العمومية فما بينهم والوزارات.

6- تسريع الاداء وتنفيذ المهام لمختلف المستخدمين.

7- تخزين وتحليل المعلومات و استرجاعها و اتاحتها بشكل دقيق.

8- بناء نظم معلوماتية في شكل معطيات رقمية موحدة يلجأ اليها الافراد.

¹ عامر ابراهيم قندلجي، مرجع سابق، ص 22-23.

المبحث الثاني: ماهية الرقابة الجبائية وإطارها التنظيمي

تمهيد

ان الرقابة الجبائية تتمثل في الاجهزة التي حدد لها القانون القيام بذلك من خلال انشاء المديرية الفرعية للرقابة الجبائية على مستوى الولائي سنة 1990 بالإضافة الى مفتشيات الضرائب على المستوى الاقليمي و مديريةية البحث والمراجعات المنشأة سنة 1998 بالإضافة الى احداث جهاز جديد يتمثل في مديريةية كبريات المؤسسات وبالرغم من هذه الجهود ورغم التعديلات في القوانين والتشريعات الجبائية لمواجهة الظاهرة إلا ان نسبتها في تزايد.

المطلب الأول: تعريف الرقابة الجبائية

تعد الرقابة الجبائية جزء لا يتجزأ من الرقابة العامة التي تفرضها الدولة للحفاظ على مصادر تمويل الخزينة العمومية، كما يعرف القانون كلمة الرقابة على أنها الإجراء الذي يهدف إلى التأكد من صحة شيء ما، أما الرقابة الجبائية فتعرف كما يلي:

التعريف الأول: هي مجمل العمليات التي تهدف إلى تحقيق في عين المكان على جميع الدفاتر المحاسبية لمكلف ما، ومقارنتها مع جميع عناصر الاستغلال وذلك من أجل:¹

- احترام المعايير المحاسبية المتعارف عليها؛
- ترجمة جميع العمليات التي تمس النشاط الفعلي للمؤسسة إلى كتابات محاسبية؛
- التجانس التام بين الكتابات المحاسبية والأرقام المصرح بها للإدارة الجبائية.

التعريف الثاني: الرقابة الجبائية هي فحص للتصريحات التي يقدمها المكلفون بالضريبة سواء كانوا ذو شخصية معنوية أو طبيعية، وذلك بقصد التأكد من صحة ونزاهة المعلومات المقدمة على أن يستعمل الشخص المكلف بهذه العملية أفضل الوسائل للاستعلام والاستفسار والاستيضاح عن كل ما هو مدون بالتصريحات، بل عليه أن يقوم بعملية مقارنة

¹ يونس أحمد البطريق، مقدمة في النظم الضريبية، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، مصر، 1972، ص70.

بين ما هو مصرح والمعلومات المتحصل عليها من مصادر أخرى وبالتالي التأكد من مدى تطابق الموجود بينهما وكذلك النظر في الوضعية المالية للممول¹.

التعريف الثالث: هي ذلك النشاط المنظم الذي تقوم به الإدارة الجبائية قصد التحقق من مدى مصداقية مختلف التصريحات وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض اكتشاف العمليات التدليسية التي ترمي إلى التملص من أداء الدين الضريبي المستحق للزينة العمومية، وهذا بإستعمال الإمكانيات المادية والقانونية المتاحة².

المطلب الثاني: أشكال الرقابة الجبائية

تستعمل هذه الرقابة من طرف أعوان الضرائب، حيث تتم في مكاتب المراقبين من خلال فحص ملفات المكلف بالضريبة وذلك على ضوء المعلومات المتوفرة لديها عن المكلف، بالإضافة إلى ذلك يمكن لإدارة الضرائب استدعاء المكلف لبعض الاستفسارات حول التصريحات، كما أن لتلك الإدارة الحق في الاطلاع على السجلات والدفاتر التجارية والمحاسبية للمكلفين، حيث أن الرقابة الجبائية تأخذ أشكالا معينة والتي تستعمل حسب الأهمية وهي مكملة لبعضها البعض¹. وتتمثل أشكال الرقابة فيما يلي:

1-الرقابة الداخلية

ويقصد بها الرقابة التي تتم من طرف الأعوان الإدارة الجبائية في المكتسب بناء على الوثائق التي حوزتهم، ومفتشية الضرائب هي المصلحة المكلفة بالقيام بهذا النوع من الرقابة دوريا ولأهداف مسطرة مسبقا ويمكن أن تكون رقابة شكلية أو رقابة على الوثائق.

¹ عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 1972، ص46 .

¹ سهام كردودي، المعلومات المحاسبية والرقابة الجبائية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009، ص90.

1-1 الرقابة الشكلية

تبدأ الرقابة الشكلية منذ استلام المصالح المعنية لتصريحات الجبائية المرسلة أو المودعة من قبل المكلفين، سوء تصريحات الشخصية أو التصريحات المهنية، وتتم مراقبتها بطريقة منتظمة وغير انتقائية، وذلك عن طريق الفحص الشكلي للعناصر المصرح بها وتسوية الأخطاء إن وجدت، وتتم أيضا عن طريق إجراء مقارنة بين المعلومات المتأتية من التصريحات G50 و G50.A وتلك المذكورة في التصريح السنوي ومع المعلومات التي تحصلت عندها الإدارة الجبائية من الكشوفات الربط وبطاقات المعلومات وقوائم تملكها، وتهدف هذه الرقابة إلى تصحيح الأخطاء الملحوظة في التصريحات، وتسمح أيضا بالمساعدة في برمجة الملفات للرقابة المعمقة فيما بعد.

1-2 الرقابة على الوثائق

بخلاف الرقابة الشكلية فان الرقابة على الوثائق انتقائية وغير منتظمة وهذا الانتقاء لا يكون فقط على تصريحات الشخصية وإنما يكون على مجمل التصريحات المهنية، وذلك من اجل التوصل إلى مراقبة الأرقام والمبالغ المصرح بها وتمثل في الفحص النقدي للتصريحات الجبائية المكتتبه وتلاؤمها وتجانسها مع مداخل المصرح بها، والوثائق والمعلومات التي بحوزة المصلحة والتي يتم استكمالها في حال النقصان بطلبات استيضاح أو طلبات تبرير تطلب من المكلفين.

2- الرقابة الخارجية

ويقصد بها الرقابة التي تتطلب إجراء معاينات خارج المكتب ويتم هذا النوع من الرقابة دائما وفق برمجة سنوية وتكتسي شكلين وهما:¹

¹عوادي مصطفى، الزين يونس، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الجبائي الجزائري، طبعة مزيدة ومنقحة، الطبعة الثانية، 2010، ص12.

2-1- مراقبة المحاسبة

نصت المادة 20-1- من القانون الاجراءات الجبائية، على أنها مجمل العمليات التي تتمثل في الفحص في عين المكان للمحاسبة والوثائق المحاسبية الأخرى للمؤسسة، إن وجدت، وكذا المعاينات المادية التي يجريها المحقق وهذه الرقابة يمكن أن تكون عامة تركز على مجمل الضرائب والرسوم أو خاصة بالتركيز على الضريبة أو رسم معين.

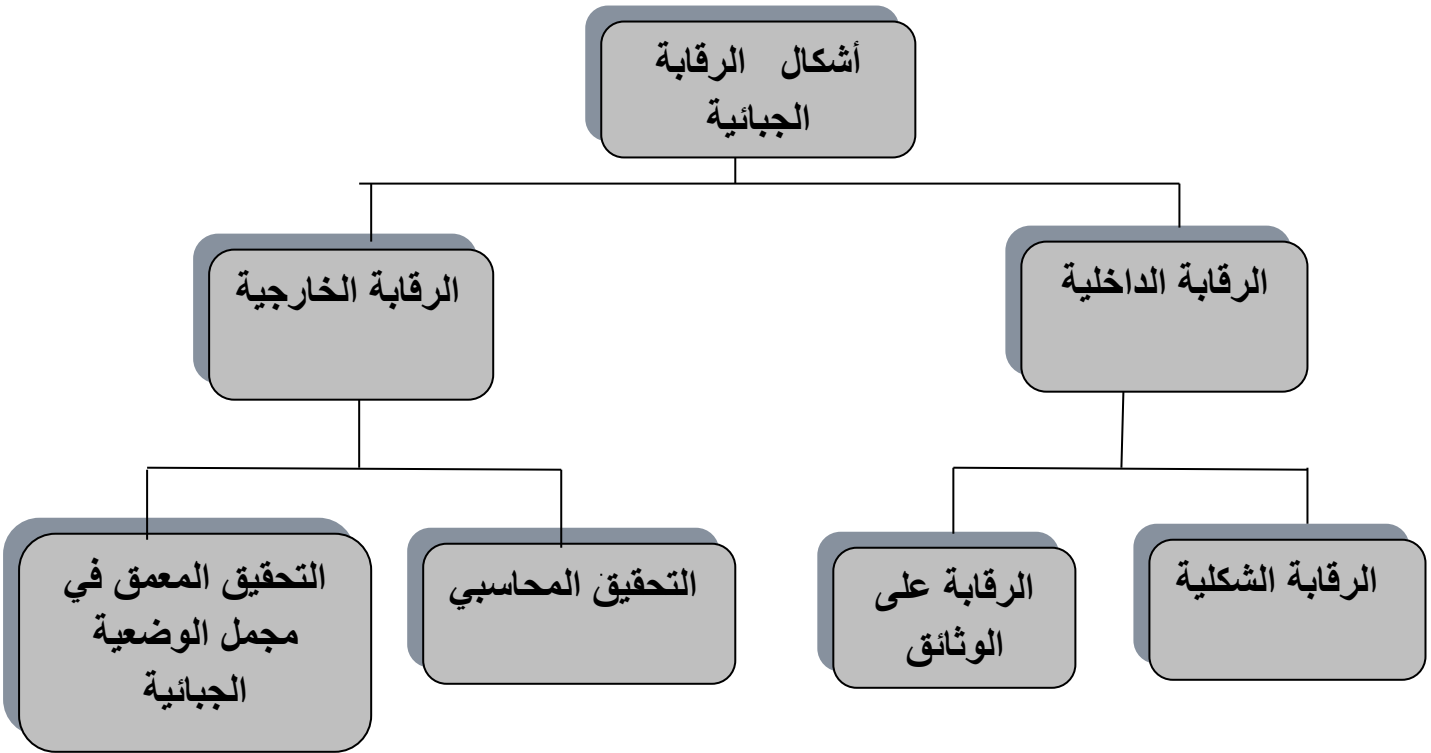
2-2- المراقبة المعمقة لمجمل الوضعية الجبائية

ونصت عليه المادة 21-1- من القانون الإجراءات الجبائية وهي مجمل عمليات البحث والتفتيش المعمق بهدف الكشف عن فروقات محتملة بين المداخل المصرح بها من قبل المكلف مقارنة مع ما لدى المصالح الجبائية من المعطيات ومعلومات عنه، وتتعلق بجميع المكلفين الخاضعين للضريبة،¹ حيث يمكن لمسير مؤسسة فردية إن يخضع إلى:

-مراقبة المحاسبة فيما يخص نشاطه المهني،

- ومراقبة معمقة بصفة شخص طبيعي.

الشكل رقم 02: شكل يوضح أشكال الرقابة الجبائية



مصدر: من كتاب عوادي مصطفى، الزين يونس، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الجبائي الجزائري.

2-3 أسباب الرقابة الجبائية

1- الأسباب الرئيسية لإجراء عمليات الرقابة الجبائية

يوجد سببان رئيسيان لإجراء عمليات الرقابة الجبائية على تصريحات المكلفين وهما

كالتالي:

أ- الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية

تعد الرقابة الجبائية وسيلة لمتابعة النظام التصريحي، لأن المكلف هو من يحدد بنفسه

أسس فرض الضريبة ويصرح بها للإدارة الجبائية، وعن طريق الرقابة الجبائية يتم التأكد من

صحة هذه التصريحات المكتتبه وضمان مصداقيتها، بالإضافة إلى ذلك فإن الرقابة الجبائية تسمح بتجسيد مبدأ العدالة أمام الضريبة.

ب- الرقابة الجبائية كوسيلة مكافحة الغش الضريبي

نظرا لأسباب متعددة يلجأ بعض المكلفين بالضريبة إلى التخلص أو تخفيض العبء الضريبي بشتى الطرق والأساليب الشرعية وغير الشرعية وهي ما تعرف بظاهرة الغش والتهرب الضريبي، لذلك فإن عمليات مكافحة هذه الممارسات التديسية يعتبر من أولويات الإدارة الجبائية، والتي تمتلك سلطات وصلاحيات واسعة تمارسها، وذلك عن طريق تقنيات مختلفة ومتعددة وعلى مختلف والتي من الرقابة الجبائية حيث تعد وسيلة ضرورية لمكافحة ظاهرة الغش الضريبي ووسيلة ضمان مصلحة الخزينة العمومية.¹

المطلب الثالث: أهداف الرقابة الجبائية

ومن خلال تعريفنا السابق للرقابة الجبائية يمكننا استخلاص بعض الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وتمثل في:

الفرع الأول: الهدف القانوني

ويتمثل في التأكد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين القوانين والأنظمة، لذا وحرصا على سلامة هذه الأخيرة تركزا الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة عن أية انحرافات أو مخالفات يمارسونها للتهرب من دفع مستحقاتهم الجبائية.

الفرع الثاني: الهدف الإداري

¹ مصطفى عوادي، يونس الزين، مرجع سابق، ص 13.

تؤدي الرقابة الجبائية دور هاماً للإدارة الضريبية من خلال الخدمات والمعلومات التي تقدمها والتي تساهم بشكل حيوي وكبير في زيادة الفعالية والأداء ويمكن تحديدها في النقاط التالية:

- تساعد الرقابة على التنبيه إلى أوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها مما يساعد الإدارة الجبائية على اتخاذ الإجراءات التصحيحية.
- تحديد الانحرافات وكشف الأخطاء يساعد الإدارة الجبائية في المعرفة والإلمام بأسبابها وتقييم آثارها، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات التي تنجم عن ذلك.
- تسمح عملية الرقابة الجبائية بإعداد الإحصائيات مثل نسب للتهرب الضريبي.

الفرع الثالث: الهدف المالي والاقتصادي

حيث تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من التلاعب والسرقة، أي حمايتها من كل ضياع بأي شكل من أشكال، وهذا لضمان دخول إيرادات أكبر للخزينة العمومية، وبالتالي زيادة الأموال المتاحة للإنفاق العام مما يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، إذ أن الأهداف الاقتصادية للرقابة الجبائية موجودة ضمن العلاقة المركبة بين الاقتصاد والجبائية².

الهدف الاجتماعي ويتمثل في:

- منع ومحاربة انحرافات الممول بمختلف صورها مثل السرقة والإهمال أو تقصيره في أداء وتحمل واجباته تجاه المجتمع.
- تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة وهذا بإرساء مبدأ أساسي للاقتطاعات.

المطلب الرابع: وسائل الرقابة الجبائية

لقد منح المشروع الجزائري عدة حقوق وصلاحيات للإدارة أثناء أدائها لمهمتها الرقابة، حيث تحتاج الإدارة الجبائية إلى مجموعة من الوسائل القانونية تحمي التصرفات التي يمارسها أعوان الرقابة من خلال تأدية واجباتهم والمتمثلة في:

1- حق الاطلاع:

حق الاطلاع هو وسيلة قانونية منحها المشروع الجبائي لأعوان الإدارة الجبائية، بواسطته يمكنهم الاطلاع على مختلف الوثائق والمستندات الخاصة بالمكلف، الذي هو بصدد التحقيق معه، بغية الحصول على أكبر قدر من المعلومات الكافية لأداء مهمة التحقيق.

وقد أتاح المشروع هذا الحق من خلال المادة 85 من قانون الإجراءات الجبائية: "يسمح حق الاطلاع لأعوان الإدارة الجبائية قصد تأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها بتصفح الوثائق والمعلومات"¹.

ومنه يمكن لهؤلاء الأعوان أن يمارسوا هذا الحق على كل المؤسسات التي يمكن أن تقيدهم وتساعدهم على استقاء المعلومات اللازمة للسير المحكم لمهمتهم، ومن بينها:

1-1- الاطلاع لدى الإدارة العمومية:

بمقتضى المادة 86 من قانون الإجراءات المالية الجبائية فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال، إدارة الدولة والولايات والبلديات، والمؤسسات الخاصة، وكذا المؤسسات الخاضعة لمراقبة الدولة والولايات والبلديات، وكذلك المؤسسات أو الهيئات أيا كان نوعها والخاضعة لمراقبة السلطة الإدارية، أن تتمتع بالسر المهني أمام أعوان الإدارة المالية الذين يطلبون منها اطلاعهم على وثائق المصلحة التي توجد في حوزتها.

¹ الوزارة المالية، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، المادة 86.

1-1-1- المعلومات المقدمة من طرف مصالح الضمان الاجتماعي:

تتمتع الإدارة الجبائية بحق الاطلاع التلقائي تجاه مصالح الضمان الاجتماعي، ويتعين على هذه الأخيرة موافاة مصالح الإدارة الجبائية سنويا، بكشف فردي عن كل طبيب أو طبيب أسنان أو قابلة أو مساعد طبي، يبين فيه رقم تسجيل المؤمن لهم والشهر الذي دفعت فيه الأتعاب، والمبلغ الإجمالي لهذه الأتعاب، كما هي واردة في أوراق العلاج وكذا مقدار المبالغ المسددة من قبل الهيئة المعنية إلى المؤمن له ويجب أن تصل الكشوف المعدة، قبل 31 ديسمبر من كل سنة إلى مدير الضرائب بالولاية قبل 01 أفريل من السنة الموالية¹.

1-1-2- المعلومات المقدمة من طرف السلطة القضائية:

يمكن للإدارة الجبائية الاطلاع على المعلومات التي بحوزة السلطة القضائية أثناء الدعوى المدنية والجزافية.

إذ يجب على السلطات القضائية أن تطع الإدارة المالية على كل المعلومات التي يمكن أن تتحصل عليها، والتي من شأنها أن تسمح بالافتراض وجود غش مرتكب في المجال الجبائي أو أية مناورة كانت نتائجها الغش أو التملص من الضريبة².

1-2- حق الاطلاع لدى المؤسسات الخاصة:

بمقتضى نص المادة 93 من قانون الإجراءات الجبائية فإنه يتعين على جميع التجار والشركات أيا كان غرضها أن يقدموا عن كل طلب من أعوان الضرائب الدفاتر التي نص على مسكها القانون التجاري وكذا جميع الدفاتر والوثائق الملحقة ومستندات الإيرادات والنفقات.

¹ الوزارة المالية، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، بارتى للنشر، الجزائر، 2002، المادة 85 .

² الوزارة المالية، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع أعلاه، المادة 87.

1-3- حق الاطلاع لدى الهيئات المالية

لقد خول القانون الجبائي لأعوان الإدارة الجبائية حق الاطلاع لدى مختلف الهيئات المالية، من البنوك ومؤسسات التأمين، وعلى هذه الأخيرة أن ترفض طلبات الأعوان المراقبين بحجة السر المهني، بل عليها تزويدهم بمختلف الوثائق والمستندات الضرورية كالكشوفات الحسابات البنكية للمكلف وعقود التأمين، ومنه يتجلى لنا أن الغاية والهدف من حق الاطلاع هو السماح لأعوان الرقابة الجبائية بإثراء المادة المتوفرة لديهم والمتعلقة بالإثباتات التي تمنح مصداقية وشرعية أكبر لحكمهم النهائي تجاه المكلف بالرقابة .

لذا فرض المشرع عدة جزاءات وعقوبات على كل من يعترض الأعوان المراقبين في ممارسة حقهم في الاطلاع بتطبيق عقوبة مزدوجة والمتمثلة في:¹

✓ غرامة جبائية يتراوح مبلغها 5000 إلى 50000 دج مطبقة على كل شخص أو شركة ترفض منع حق الاطلاع على الدفاتر والمستندات والوثائق المنصوص عليها أو إتلافها قبل انتهاء الأجال المحدد لها.

✓ إضافة إلى تطبيق غرامة قدرها 100 دج كحد أدنى عن كل يوم تأخير يبدأ سريانها من تاريخ المحضر المحرر لإثبات الرفض، وينتهي يوم وجود عبارة مكتوبة من قبل عون مؤهل على أحد دفاتر المعني، تثبت أن إدارة الضرائب قد تمكنت من الحصول على حق الاطلاع على الوثائق المعنية.

2- حق الرقابة:

يعتبر حق الرقابة من أهم الصلاحيات الممنوحة للإدارة الجبائية للتأكد من صدق المعلومات المقدمة ضمن التصريحات المكتتبه من قبل المكلفين، فهو يمثل مجموعة من

¹ الوزارة المالية، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع أعلاه، المادتين 103-104.

العمليات المنجزة من قبل الأعوان المراقبين لمراقبة تلك التصريحات المقدمة بعناصر ومعطيات خارجية بغية التحقق من صحتها ونزاهتها وتأخذ هذه الرقابة وسيلتين هما:

- الرقابة المحاسبية؛

- الرقابة في مجمل الوضعية المحاسبية.

ويخضع حق الرقابة لقواعد صارمة ومنظمة معروفة من قبل الأعوان المحققين وكذا المكلفين لأنها تشكل ضمانات بالنسبة لهم، وعدم احترام القواعد مما يؤدي إلى إلغاء هذه الرقابة وكذا التقويمات المناسبة لها¹.

3- حق استدراك الخطأ:

حق استدراك الأخطاء هو الوسيلة الممنوحة للإدارة الضريبية لإجراء تقويمات لنفس المدة ونفس الضرائب عندما يقدم لها المكلف عناصر غير كاملة أو خاطئة، وهذا عن طريق إعادة النظر في الاقتطاع الضريبي سواء بتعديله أو إنشاء اقتطاع جديد طبقا للمادة 145 من قانون الإجراءات الجبائية، إذ يمكن استدراك الإغفالات الكلية أو الجزئية المسجلة في وعاء الحقوق والضرائب والرسوم وكذا النقائص وعدم الصحة أو الأخطاء المسجلة في فرض الضريبة من طرف إدارة الضرائب².

وقد حدد الآجال القانوني لاستدراك الخطأ المتاح للإدارة الجبائية بـ4 سنوات للقيام بتحصيل جداول ضريبية يقتضيها استدراك ما كان محل سهو أو نقص في وعاء الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .

¹ Emmounuel disle, Jacques saraf, Drait Fiscale, édition dunod, paris, 2002, p 604.

² الوزارة المالية، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، المادة 145.

3- حق استدراك الخطأ:

حق استدراك الأخطاء هو الوسيلة الممنوحة للإدارة الضريبية لإجراء تقويمات لنفس المدة ونفس الضرائب عندما يقدم لها المكلف عناصر غير كاملة أو خاطئة، وهذا عن طريق إعادة النظر في الاقتطاع الضريبي سواء بتعديله أو إنشاء اقتطاع جديد طبقاً للمادة 145 من قانون الإجراءات الجبائية، إذ يمكن استدراك الإغفالات الكلية أو الجزئية المسجلة في وعاء الحقوق والضرائب والرسوم وكذا النقائص وعدم الصحة أو الأخطاء المسجلة في فرض الضريبة من طرف إدارة الضرائب¹.

وقد حدد الآجال القانوني لاستدراك الخطأ المتاح للإدارة الجبائية بـ4 سنوات للقيام بتحصيل جداول ضريبية يقتضيها استدراك ما كان محل سهو أو نقص في وعاء الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .

4- حق المعاينة:

نص قانون الإجراءات الجبائية على تأسيس حق المعاينة، ويأتي هذا الحق ليدعم ترتيبات حق الرقابة المعمول به من قبل الإدارة الجبائية في حال ثبوت محاولة تدليس أو غش. ومنه يمكن للإدارة الجبائية في إطار ممارستها لحق الرقابة، وعند توفر قوانين تدل على ممارستها تدليسيه، إن ترخص لأعوانها الذين لهم على الأقل رتبة مفتش والمؤهلين قانوناً، القيام بإجراءات المعاينة في كل المجالات قصد البحث على كل المستندات والوثائق والدعائم أو العناصر المادية التي من شأنها أن تبرر التصرفات الهادفة إلى التملص من الوعاء والمراقبة ودفع الضريبة² .

¹ الوزارة المالية، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، المادة 145.

² الوزارة المالية، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، المادة 147.

ولكن هذا الحق في المعاينة لا يمكن ممارسته من طرف الإدارة الجبائية إلا بترخيص وبأمر من رئيس المحكمة المختصة إقليمياً أو القاضي يفوضه هذا الأخير، ويجب أن يكون طلب الترخيص المقدم للسلطة القضائية من طرف مسؤول الإدارة الجبائية المؤهل، وأن يحتوي على كل البيانات التي هي في حوزة الإدارة، بحيث تبررها المعاينة على وجه الخصوص ما يأتي:

- تعريف بالشخص الطبيعي أو المعنوي المعني بالمعاينة؛
 - عنوان الأماكن التي سيتم معاينتها؛
 - العناصر الفعلية والقانونية التي يفترض منها وجود ممارسات تدليسية، والتي يتم البحث عن دليل عليها؛
 - أسماء الأعوان المكلفين بعمليات المعاينة ورتبهم وصفاتهم.
- تتم عملية المعاينة وحجز الوثائق والأموال التي تشكل أدلة على وجود ممارسات تدليسية تحت سلطة القاضي ورقابته.
- ولهذا الغرض يقوم وكيل الجمهورية بتعيين ضابط من الشرطة القضائية ويعطي كل التعليمات للأعوان الذين يشاركون في هذه العملية.

خلاصة الفصل:

حيث قمنا خلال هذا الفصل النظري من دراستنا، بالتعمق والتعرف على تكنولوجيا الاعلام والاتصال وكذلك الرقابة الجبائية، حيث تعرفنا في فصل دراستنا النظري بالتعرف على تكنولوجيا الاعلام والاتصال وذكر أنواعها المتوفرة والتعرف على أهم خصائصها وأهدافها بالرغم من نقص وقلة المراجع لهذا الاخير.

وقد قمنا أيضا في دراستنا هذه بالوقوف على أهم عملية داخل الإدارة الضريبية وهي الرقابة الجبائية والتعريف بها وتوضيح أشكالها وأسباب قيامها وأهدافها والوسائل المتعلقة بها. كل هذا قد تم في هذا الفصل من دراستنا هذه بصفة نظرية عبر مجموعة من المراجع والكتب العلمية حول موضوع دراستنا.

الفصل الثاني:

دراسة حالة بمركز الضرائب – لولاية
الوادي –

تمهيد:

بعد ما تعرفنا في شقنا النظري عن ماهية التكنولوجيا الاعلام والاتصال وكذلك الرقابة الجبائية، وأهم مكوناتهم وخصائصهم حيث قمنا في جانب النظري بالتعرف على موضوعنا من جانبه النظري وعليه سنحاول أسقاط ما تطرقنا الي في الفصل النظري على دراسة حالة التي كانت في مركز الضرائب ولاية الوادي.

ويعتبر هذا الجزء التطبيقي من دراستنا على أنه تطبيق على كل أقوالنا في الفصل الأول إلى تطبيق يدوي لإظهار ما مدى مساهمة تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الإدارة الجبائية (مركز الضرائب ولاية الوادي) ومساهمة في عملية الرقابة الجبائية، والتقرب إلى الواقع أكثر والتعرف على الانظمة التسيير الجبائية المعمول بها عبر التراب الوطني، حيث تطرقنا إلى دراسة حالة مركز الضرائب لولاية الوادي، حيث توصلنا الي ملاحظات ونتائج قدمناها في الفصل الثاني.

المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب لولاية - الوادي -

من أجل السير الحسن للإدارة الجبائية و تحسين الخدمة العمومية قامت الدولة الجزائرية بإعادة هيكلة المصالح الخارجية للإدارة الجبائية حيث انه في السابق كانت المصالح الخارجية تقتصر على المفتشيات و القباضات حيث أن عمل المفتشية يتمحور في إصدار الضرائب و مراقبة ملفات المكلفين بالضريبة أما القباضة فيتمثل عملها في تحصيل الضرائب، و من اجل تسهيل عملية المراقبة و التحصيل تم جمع المفتشيات و القباضات مع بعضها البعض في هيكل واحد و استحداث مصالح جديدة و ذلك بناء على المرسوم التنفيذي رقم 06-327 الصادر بتاريخ 2006/09/18 و ذلك من اجل تحسين الخدمة.

المطلب الأول: التعريف بمركز الضرائب

تأسس مركز الضرائب بالوادي في الفاتح نوفمبر 2018 وهو مصلحة تنفيذية على المستوى

المحلي مرتبط مباشرة بالمديرية الولائية للضرائب ومركز تسيير موحد يجمع، تحت إشراف رئيس المركز الحالي (محمد العيد صوالح) كل مهام التسيير والتحصيل والمراقبة والمنازعات التي تتكفل بها حاليا المفتشيات و القباضات ومديريات الضرائب الولائية.

وبهذا الصدد، يشكل مركز الضرائب المحاور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال إختصاصه وهم:

- المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي.
- المؤسسات غير الخاضعة لمجال إختصاص مديرية كبريات المؤسسات والتي يفوق

رقم أعمالها 15.000.000 دج.¹

¹ محمد العيد صوالح، مدير المركز الضرائب، 20/03/2022، 9:15، (مقابلة شخصية).

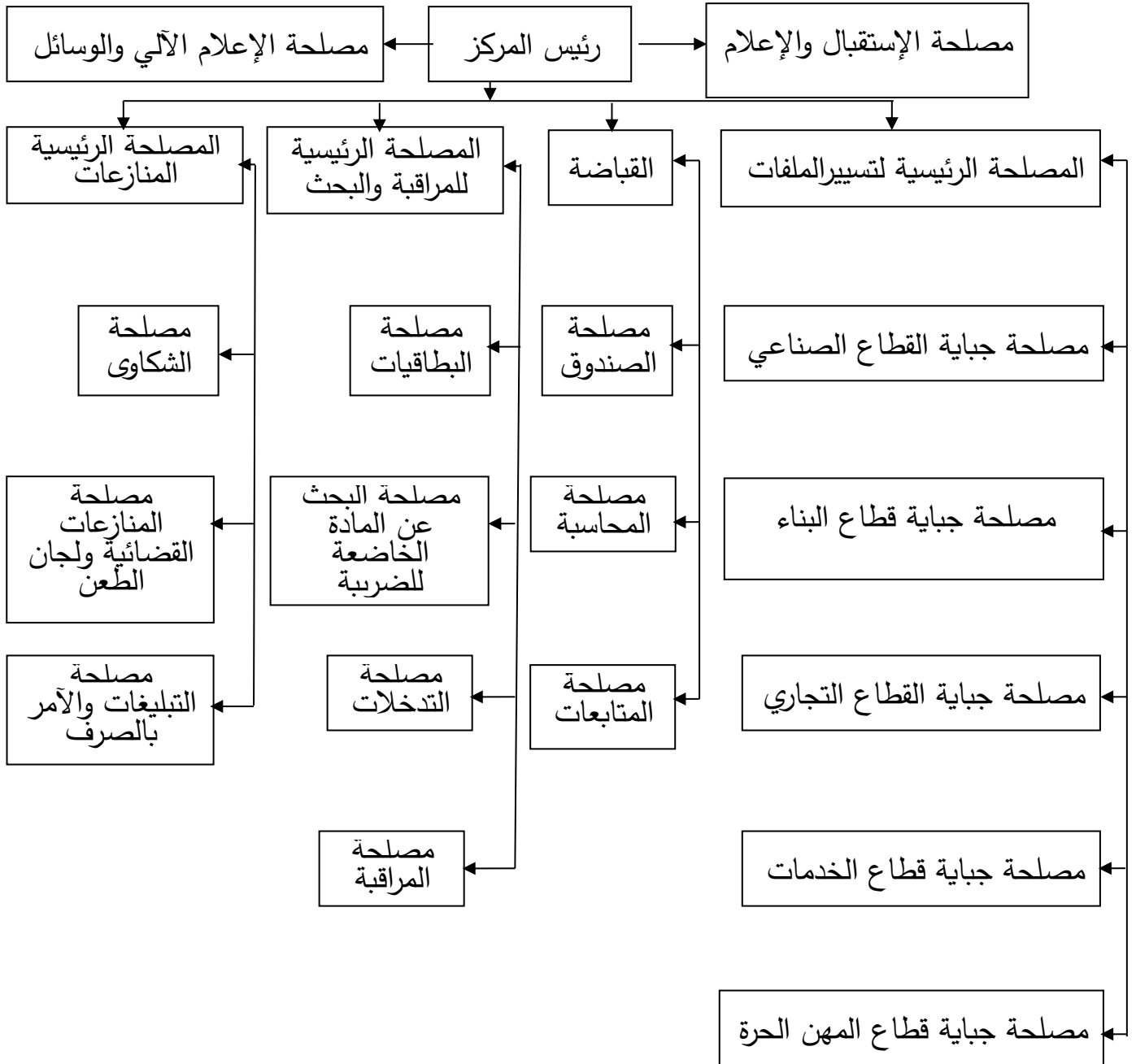
ويعتبر مركز الضرائب بالوادي من بين أهم المنشآت التي تمثل الخلية الأساسية المغذية لخزينة الدولة، لذا قمنا بدراسة حالة حول مركز الضرائب بالوادي من حيث نشأته والهيكل التنظيمي ومهامه.¹

المطلب الثاني: التنظيم الإداري لمركز الضرائب

يعتبر المركز الجوّاري الضرائب بديلاً لمتقشيات الضرائب والقباضات فهو يقوم بمراقبة المكلفين بالضريبة من خلال إصدار الضرائب الواجبة ومراقبة دفعهم للحقوق الصادرة في حقهم ويختص بملفات المكلفين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة والضرائب العقارية ويتكون من خمسة مصالح والشكل أدناه يوضح هذه المصالح.

¹ محمد العيد صوالح، مرجع سابق، 2022/03/10، 9.15، (مقابلة شخصية).

الشكل رقم: (02) التنظيم الإداري لمركز الضرائب



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المرسوم التنفيذي رقم 06-327 الصادر بتاريخ 18-09-2006¹

1.2006

¹ خيرة قماري، المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات، 2022/03/15، 9.20، (مقابلة شخصية).

ثانياً: مصالِح وأقسام الهيكل التنظيمي:

يتكون المركز الضرائب لولاية الوادي إلى مجموعة من المصالح والاقسام والموظفين يقومون بالعمل داخل المركز كتلة واحدة، من الحرص على القيام بجميع المهام المخولة لكل واحد داخل كل مصلحة من المصالح.

1. مصلحة الاستقبال والإعلام:

هي بمثابة الواجهة الأولى لمجموعة مصالحها الرئيسية، يسهر مركز الضرائب على ضمان إستقبال فعال ونوعي لمصالح جميع المكلفين بالضريبة وهي تحت سلطة رئيس المركز، وتكلف بـ:

- تنظيم إستقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.

- نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لإختصاص مركز الضرائب.

2. مصلحة الإعلام الآلي والوسائل:

تتكون من إطارات مختصة في الإعلام الآلي يقومون بتطوير ومتابعة ملفات المكلفين بالضريبة بطريقة آلية وكذا تشرف على تسيير الوسائل لضمان سيرورة العمل داخل الأداء، وتكلف بـ:

- إستغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها.

- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات.¹

- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات.

¹ فيصل قرييخ، مصلحة الاعلام الآلي والوسائل، 16/03/2022، 9.30.

3. المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات:

تقوم بالسهر على مراقبة وتفحص الملفات وإصدار كل ما يطلبه المكلف من الوثائق وتعمل هذه المصلحة بالتنسيق مع جميع المصالح، وتكلف بـ:

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء، والمراقبة الجبائية ومتابعة الإمتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتجاجات.

- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفتها وكيلًا مفوضًا للمدير الولائي للضرائب.

- إقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات أو لمراجعة المحاسبة.

- إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها.

تعمل على تسيير:

أ) المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي.

ب) المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية.

ج) المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري.

د) المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات.

هـ) المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.¹

¹ مرجع سابق، خيرة قماري.

4. القباضة:

وهي عبارة على مكان تحصل فيه الضرائب أي بمثابة الخزينة، وتكلف بـ:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.

- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة.

- مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

تعمل على تسيير:

- مصلحة الصندوق.

- مصلحة المحاسبة.

- مصلحة المتابعات.

تنظم مصلحة المتابعات في شكل فرق.

5. المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث:

تقوم بمراقبة ومتابعة جميع التصريحات والملفات المتعلقة بالضرائب من خلال القيام بالمهام المختلفة المنوطة بها، وتكلف بـ:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها.

- إقتراح عمليات مراقبة و إنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان و المراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية دورية .

تعمل على تسيير:

أ) مصلحة البطاقات والمقارنات:

هي مصلحة تقوم بفرز ومعالجة جميع المعلومات الخاصة بالمكلف بالضريبة من خلال المهام الموكلة لها، وتكلف ب:

- تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها.

- مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها.

- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

ب) مصلحة البحث عن المادة الخاضعة بالضريبة:

التي تعمل في شكل فرق، وتكلف ب:

- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع.

- إقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقا من المعلومات

والاستعلامات المجمعة.

ج) مصلحة التدخلات:

عبارة عن مصلحة تباشر مهامها في الميدان لتقوم بمهامها المنوطة بها وهي تعمل في شكل فرق، وتكلف بـ:

- برمجة وإنجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة والمراقبة عند المرور وكذا إنجاز في عين المكان لكل المعاينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها.

- إقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات إنطلاقا من المعلومات والإستعلامات المجمعة .

د) مصلحة المراقبة:

عبارة عن مصلحة تباشر مهامها في الميدان للمراقبة وهي تعمل في شكل فرق، وتكلف بـ:

- إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان.

- إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.¹

6. المصلحة الرئيسية للمنازعات:

وتكلف بـ:

¹ خليل نورة، عبداوي خولة، الرقابة الجبائية ودورها في الحد من التهرب الضريبي، مذكرة تقني سامي المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني، بالوادي، 2020/2019.

- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب و ناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررهما المركز، و كذا طلبات إسترجاع إقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

- متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.

تعمل على تسيير:

(أ) مصلحة الإحتجاجات (الشكاوى):

تكلف بـ:

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها أو إسترجاع الضرائب والرسوم و الحقوق المدفوعة إثر تصريحات مكتتبة أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة المصدر.

- دراسة طلبات تتعلق بإرجاع الإقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الإحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة.

- معالجة منازعات التحصيل.

(ب) مصلحة المنازعات القضائية ولجان الطعن:

تكلف بـ:

- دراسة الطعون التابعة لإختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة وإختصاص لجان الطعن الإعفائي.

- المتابعة، بالإتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب، للطعون والشكاوى المقدمة للهيئات القضائية.

ج) مصلحة التبليغات والأمر بالصرف:

وهي المصلحة التي تكلف بمعالجة جميع القضايا النزاعية المتعلقة بالضرائب والرسوم وهذا من خلال متابعتها إلى غاية الفصل فيها، تكلف بـ:

- تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة وإلى المصالح المعنية.

- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها.

- إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات وتبليغها للمصالح المعنية.

6. مصالح مركز الضرائب في جدول:

الجدول رقم: (01): مصالح مركز الضرائب بالوادي

تنظيم مصالح مركز الضرائب		مركز الضرائب
رئيس المركز		
المصلحة الرئيسية للتسيير	1	
المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي	1	
المصلحة المكلفة بجباية القطاع البناء والإشغال العمومية	2	
المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري	3	
المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات	4	
المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة	5	
المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث	II	

مصلحة البطاقات والمقارنات	1
مصلحة البحث عن المادة الضريبية	2
مصلحة التدخلات	3
مصلحة المراقبة	4
المصلحة الرئيسية للمنازعات	III
مصلحة الاحتجاجات	1
مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية	2
مصلحة التبليغ والأمر بالدفع	3
القباضة	IV
مصلحة الصندوق	1
مصلحة المحاسبة	2
مصلحة المتابعات	3
المصالح المشتركة	V
مصلحة الاستقبال والإعلام	1
مصلحة الإعلام الآلي والوسائل	2

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المرسوم التنفيذي رقم 06-327 الصادر بتاريخ 2006/09/18 .

المطلب الثالث: مهام مركز الضرائب

أولاً- مهام مركز الضرائب بالوادي:

ينشط مركز الضرائب في المجالات الآتية:

• في مجال الوعاء:

- يمسك ويسير الملفات الجبائية للشركات وغيرها من الأشخاص المعنيين بعنوان المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.

- مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي للإخضاع الضريبي بعنوان الأرباح المهنية.

• في مجال التحصيل:

- التكفل بالجدول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى.
- التكفل بالعمليات المادية للدفع والتحصيل وتقدير الأموال النقدية.
- ضبط الكتابات وتسجيل مركزة تسليم القيم.

• في مجال الرقابة:

- البحث وإستغلال عن المعلومات الجبائية ومراقبة التصريحات.
- إعادة وتحقيق برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها.

• في مجال المنازعات:

- دراسة ومعالجة الشكاوى.
- متابعة المنازعات والإدارية والقضائية.
- إسترداد قروض الرسوم على القيمة المضافة.

• في مجال الإستقبال والإعلام:

- ضمان مهمة إستقبال وإعلام المكلفين بالضريبة.
- التكفل بالإجراءات الإدارية الخاصة بالوعاء لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل قوانينها الأساسية.

- تنظيم وتسيير المواعيد.

- نشر المعلومات والمطبوعات لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لإختصاص مركز

الضرائب.¹

-

¹ العربي تريكي، مصلحة الحقيق المحاسبي، 2022/03/21، 9:54، (مقابلة شخصية).

المبحث الثاني: تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مركز الضرائب الوادي.

تم تجهيز جميع مراكز الضرائب ولايات الوطن من طرف الدولة الجزائرية بكافة الاجهزة المادية والوسائل التكنولوجية الحديثة والمتقدمة، والوسائل البشرية لمضان وسير عمل جميع المراكز والمديريات بصفة جيد وبدرجة عالية من الكفاءة.

المطلب الأول: وسائل الاعلام والاتصال الخاصة بالمركز الضرائب

قمنا دراسة ميدانية لمركز الضرائب وبالتحديد داخل مصلحة الاعلام الالي و الوسائل حيث تطرقنا الى جميع الاجهزة التكنولوجية الخاصة بالاعلام والاتصال المتوفرة داخل المركز والمتمثلة في:

1. الاجهزة والعتاد: حيث يتوفر داخل المركز:

- 29 جهاز كمبيوتر.
- هواتف سلكية متوفرة على مستوى كل مصلح داخل المركز للتواصل الداخلي.
- 1 هاتف سلكي متوفر داخل المركز للتواصل الخارجي عبر مختلف الهيئات.
- 1 فاكس إيميل.
- 15 طابعة.
- شبكة انترنت خاصة بالمركز.
- 2 خوادم.
- مخزن طاقة حجم كبير.
- محول كهربائي.

2. البرمجيات لأعلام الالي: حيث يتوفر داخل المركز:

- نظام تسيير الجبائي SGF
- برنامج تخزين مدفوع SQL

3. التواصل الالكتروني والغير الالكتروني: حيث يتوفر داخل المركز:

- إيميل
- فاكس
- مراسلات ورقية¹.

المطلب الثاني: نظام المعلومات الجبائي

تعتمد الادارة الضريبية للقيام بمخلف مهامها التخطيطية والتنظيمية والرقابية في مجال تخصيص الموارد الاقتصادية على المعلومات والبيانات المتحصل عليها من نظام المعلومات، وبالتالي فنظام المعلومات: هو إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد البشرية والمادية لتحويل البيانات وهي مدخلات الى المخرجات، وهي المعلومات لتحقيق أهداف مسطرة.

حيث يمكننا تعريف نظام المعلومات الجبائي على أنه: الإطار الذي يتم من خلال تنسيق ومزج الموارد المادية والمالية والبشرية لتحويل البيانات والمعطيات الجبائية، والتي تعتبر مدخلات نظام المعلومات الجبائي الى مخرجات، وهي المعلومات الجبائية لتحقيق الاهداف المسطرة من الإدارة الجبائية، وبالتالي فنظام المعلومات الجبائي يتكون من:

- بيانات جبائية
- معلومات جبائية

كما ان كفاءة وجودة أي نظام معلومات، متعلقة بمدى أدائه للمهام والوظائف المستندة اليه، هذه المهام والوظائف التي بموجبها يقوم بتحويل المعطيات والبيانات من مصادرها المتعددة وتحويلها الى معلومات جبائية للإدارة الجبائية.

¹ فيصل قريوح، مصلحة الاعلام الالي، 27/03/2022، (مقابلة شخصية).

1- مدخلات نظام المعلومات الجبائي:

تتعدد مدخلات نظام المعلومات الجبائي لتشمل مدخلات كل نوع من أنواع الضرائب التي تتحملها المؤسسة، والتي يحتاجها النظام لقيام بعملية المعالجة كما يلي:

1-1 المدخلات الخاصة بتحديد الضرائب على أرباح الشركات: يحتاج نظام المعلومات الجبائي لتحديد مقدار الضريبة على أرباح الشركات التي تتحملها المؤسسة الى المعلومات التالية:

- معلومات حول الربح الصافي
- معلومات حول معدلات الضريبية
- معلومات حول تخفيض الضريبة على أرباح الشركات

2-1 المدخلات الخاصة بتحديد الضريبة على الدخل الاجمالي: يحتاج نظام المعلومات الجبائي لتحديد مقدار الضريبة على الدخل الاجمالي التي تتحملها المؤسسة الى المعلومات التالية:

- معلومات حول الدخل الصافي للمؤسسة
- معلومات حول معدلات فرض الضريبة
- المعلومات الخاصة بالتخفيضات

3-1 المدخلات الخاصة بتحديد الرسم على القيمة المضافة: يحتاج نظام المعلومات الضريبي لتحديد مقدار الرسم على القيمة المضافة الذي تتحمله المؤسسة الي المعلومات التالية:

- معلومات خاصة بتحديد وعاء الرسم على القيمة المضافة

- معلومات خاصة بمعدل الرسم على القيمة المضافة¹.

2 مخرجات نظام المعلومات الجبائي: بعد الانتهاء من عملية معالجة المعلومات المتعلقة بتحديد مقدار العبء الضريبي الذي تتحمله المؤسسة لكل نوع من أنواع الضرائب المرتبطة بنشاطها ونتائجها، تأتي مرحلة تقديم المعلومات في أشكال مناسبة لمختلف الأطراف، سواء داخليا وأهمها متخذي القرار، وأما أطراف خارجيا ومنها الإدارة الجبائية.

وتظهر المعلومات الجبائية الخاصة بالمؤسسة ضمن تقرير التسيير أو تقرير النشاط السنوي للمؤسسة، حيث يبين فيه مختلف الضرائب التي تتحملها المؤسسة في قوائمها المالية السنوية، بالإضافة إلى تحليل هذه الأعباء وتأثيرها على نتائج المؤسسة.

بالنسبة للمعلومات الضريبية المرتبطة بمختلف الأنواع الجبائية والتي تقدمها المؤسسة إلى الإدارة الجبائية في مختلف الأوقات تكون ذات أشكال خاصة، حيث تقوم المؤسسة بملا استثمارات أو وثائق تتحصل عليها من مصالح الإدارة الجبائية التابعة لها إقليميا، وكل هذا التناسق والتكامل بين النظامين يزيد من فعالية الرقابة الجبائية وزيادة موارد الميزانية من خلال المداخل الجبائية².

المطلب الثالث: نظام التسيير الجبائي

1 التعريف موقع والتكامل:

حيث وجدنا من أهم وأبرز هذا النظام نظام التصريح الجبائي الإلكتروني " جبايتك " المتمثل في نظام المعلومات المركزي، الذي يتيح الي جميع المكلفين بالضريبة الي ايداع تصريحاتهم الجبائية بصيغة الكترونية، دون العناء والتنقل الي مركز الضريبة المنتمين اليه.

¹ العربي تريكي، مصلحة التحقيق المحاسبي، 2022/03/28، 10:10، (مقابلة شخصية).

² العربي تريكي، مصلحة التحقيق المحاسبي، 2022/03/29، 9:20، (مقابلة شخصية).

وقد كان هذا النظام الالكتروني الجديد كان موجودا إلا أنه كان حكرا على الملزمين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات، وهذا ما وجدناه في ولايتنا وقد تم بتاريخ 04 أفريل 2017 بحضور وزير المالية والوزير المكلف بالتجارة الرقمية وعصرنة الانظمة المالية والمدير العام للضرائب، مراسيم انطلاق هذا النظام معا المقرر أن يعمم عبر كافة مراكز الضرائب.

يمكن نظام التصريح الجبائي الالكتروني " جبايتك " للخاضعين للضرائب التقدم الى صندوق الضرائب التابعين الى مقر اقامتهم وتسجيل تصريحاتهم ضمن النظام الجديد بغرض طبع قسيمة الدفع، كما يمكنهم تصفح البوابة الالكترونية بأنفسهم:

(jibayatic.mfdgi.gov.dz)،¹ tic، Ji baya هي البوابة الجديدة لإدارة الضرائب الجزائرية، يقدم خدمات الاقرار الضريبي و الضريبي عن بعد، و هي متوفرة في بيئة تضمن البساطة و السهولة وسهولة الاستخدام هذه البوابة متخصصة لدافعي الضرائب في ظل الهياكل الجديدة (DGE .CDI .CPI)، وهي جزء من عملية التحسين المستمر و الاثراء الوظيفي و توسيع الخدمات لهذا نعتمد على مشاركة دافعي الضرائب لدينا الذين سيتم تخصيص خدمة استماع لهم، باتباع اجراءات عضوية مبسطة لخدمات جبايتك، والوصول الي البيانات الخاصة بهم (اسم الشركة، العنوان، رقم الهاتف، الخ) .

معا امكانية المساعدة في ادخال الاقرار الضريبي، مع الحساب الالي واختيار الخيارات في شكل قوائم منسدلة، تمنح هذه الخدمة أيضا دافع الضرائب تأكيدا على أن الادخال يتوافق مع القواعد الضريبية المحدثة، من الممكن أيضا تحديث اعلان تم ادخاله ولم يتم ارساله بعد، وتوفر البوابة أيضا توثيقا كاملا لنظام الضرائب الجزائري، في متناول الجميع.

¹ زيدان يوسف، أستاذ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، محاسب معتمد ومحافظ حسابات، 2022/05/18، 9:16، (مقابلة شخصية).

1-1 مزايا موقع jibayatic :

- سهولة الاستخدام والوصول اليه.
- موقع بصفة مجانية.
- امن لأقصى درجة.
- مساعدة سهلة الاستخدام ترافق الادخال، وفقا للقواعد الضريبية المحدثة والتي تحمي المستخدمين من الوقوع في أخطاء الحساب.
- يوفر امكانية تتبع أفضل المبادلات مع الادارة الضرائب وذلك بفضل المراقبة الدقيقة للإعلانات المرسله.
- يوفر لوحة تحكم للعمليات المنفذة.

1-2 كيفية الاشتراك:

لاشتراك مطلوب للوصول الى خدمات الجباية، والغرض منه اقامة علاقة تعاقدية بين المديرية العامة للضرائب ودافع الضرائب العضو. هذا الاشتراك قابل للتجديد سنويا باتفاق ضمني، ما لم يتم انهاؤه من قبل أحد الطرفين، ويتضمن ملف الاشتراك:

- نموذج طلب الاشتراك (1).
- كتاب الأحكام العامة (1).
- كشف (كشوف) الحساب المصرفي (RIB).
- تفويض من دافع الضرائب العضو يفوض الموقع على استمارة الاشتراك بالتصرف نيابة عنه' اذا لم يكن الموقع على الاستمارة هو ممثله القانوني .

بعد تشكيل الملف يقوم المكلف بتحديد اختياره على الجبايات ليقوم بإيداعه على مستوى مصلحة الاستقبال التابعة للهيكل الذي يعتمد عليه (CPI ,CDI ,DGE)، في يوم الايداع

يتلقى في ظرف مغلق، رمز الوصول الخاص به الى مساحته على بوابة الاقرار الضريبي عبر الانترنت.

1-3-3 كيفية التصريح الالكتروني:

بمجرد تلقي رمز الوصول الخاص بك، يمكنك الوصول الى منطقتك الخاصة والبدء في استخدام الخدمات المقدمة هناك.

1-3-3-1 الدخول الي المجال الخاص:

يتم الوصول الى مساحتك الخاصة عبر البوابة العامة، في قسم " مساحة الاعلان عن بعد " سيطلب منك ادخال رمز الوصول المقدم من DGI. وللتذكير تحتوي بوابة الاقرار الضريبي عبر الانترنت على شهادة خادم SSL تؤمن التبادلات مع دافع الضرائب، تمنحك " مساحة الاعلان الالكتروني " الخاصة بك الوصول الى مجموعة من الخدمات:

- أدخل تصريحاً جديداً.
- تصحيح الاعلانات المعلقة.
- استشر الاعلانات دخلت.
- إرسال بيانك.
- تتبع حالة المدفوعات الخاصة بك.
- عرض بيانات الاشتراك الخاصة بك.

1-3-3-2 ادخال التصريح:

1. سيعرض لك نموذج مملوء مسبقاً بمعلومات هويتك.
2. سيطلب منك تحديد فئات الضرائب التي تخضع لها وملء الحقول المتعلقة ببيانات الاعلان.

3. يقوم النظام بعمليات احتساب الية للمبالغ الخاضعة للضريبة والرسوم المستحقة لكل ضريبة معلنة وكذلك المبلغ الاجمالي للإقرار.
4. تصحيح التصريح لديك امكانية تعديل بيانات التصريح في أي وقت قبل ارساله الى المديرية العامة للمعلومات بمجرد ارساله الاعلان، لا يمكن تعديله.

1-3-3 ارسال الاقرار:

بمجرد ادخال التصريح، يجب عليك ارساله الى DGI بالنقر فوق الزر " ارسال " .
يتم اصدار اشعار بالدفع لضمان الاستلام الصحيح للإعلان.¹

2 التعريف بموقع moussahamaticar:

تعمل الإدارة الجبائية الجزائرية على تنفيذ برنامج عصرنه القطاع الذي يتم من خلاله التخطيط لإصلاح شامل لهيكل وطريقة عمل المصالح وفي هذا الإطار يعد مشروع رقمنة المديرية العامة للضرائب أحد المحاور الرئيسية لهذه الورشة الضخمة والتي لا تزال قيد الإنشاء ويهدف المشروع بشكل أساسي إلى تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة.

بوابة " مساهمتك " تجربة جديدة في الإجراءات عن بعد. الغرض منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر الإنترنت.

يتم إدراج بوابة " مساهمتك " على مستوى قبضات الضرائب التابعة للمديريات الولائية للضرائب التي لا تتوفر على مركز للضرائب (م ض) ولا على مركز جوارى للضرائب (م ج ض) حيز الخدمة.

¹ موقع jibayatic الرسمي. <https://www.mfdgi.gov.dz>

1-2 مزايا موقع moussahamaticar:

خدمات البوابة مجانية، باستثناء حدوث طارئ قاهر، وهي تتميز بقدر كبير من الجاهزية وسهولة الولوج إليها.

إن تبادل البيانات بين المكلف بالضريبة والبوابة يتم بصفة آمنة. ترفق خدمة التصريح عن بعد بمساعدة سهلة الاستخدام من شأنها تجنب أخطاء الحساب والأخطاء المطبعية الناتجة عن الإجراءات الورقية.

بمجرد إرسال التصريح، يتم تحويله إلى قسم "الدفع"، ويعتبر ذلك إعلان ضمان الاستلام الصحيح للتصريح الضريبي من طرف المصالح الجبائية. بعد ذلك يقوم المكلف بالضريبة بالتسديد عن بعد للضرائب والرسوم المصرح بها عبر الإنترنت. يمكن للمكلف دفع مستحقاته باستخدام بطاقة الائتمان أو البطاقة الذهبية، وبمجرد نجاح العملية، يتم إبلاغه بنتيجة الإجراء من خلال استلام إيصال الدفع على مستوى فضائه الخاصة.¹

لكن للأسف الشديد مازالت ولاية الوادي هي الأخرى من الكثير من ولايات الوطن التي لا زالت لم تعمل بهذه الانظمة الجبائية الالكترونية دون معرفة لهذا السبب. حيث كان من المنتظر أن تعمم هذه الانظمة الجبائية الالكترونية بحسب تقدير الدولة الجزائرية في السنوات المقبولة القريبة.

¹ موقع moussahamaticar الرسمي <https://www.mfdgi.gov.dz>

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم توضيح الجانب المنهجي للدراسة الميدانية، وهذا من أجل التعرف على مركز الضرائب لولاية الوادي بخصوص دراستنا حول دور تكنولوجيا الاعلام والاتصال في تفعيل عملية الرقابة الجبائية داخل المركز بالإضافة الى المقابلة الشخصية مع موظفي المركز التي أفادتنا في دراستنا هذه كثير حيث أستخلصنا الكثير من النتائج وهي ما يلي:

- ان نسبة استعمال التكنولوجيا الاعلام والاتصال داخل المركز ما زالت ضعيفة والاعتماد الكلي على المراسلات الورقية.
- الممارسات التقليدية لعملية الرقابة الجبائية داخل المصلحة عبر التدقيق الورقي التقليدي.
- تأخر في وصول المراسلات بين مخلف الهيئات الضريبية سواء من المكلفين بالضريبة.
- عدم التعامل بالأنظمة التسيير الجبائية الحديثة ومازالت معاملات بصفة عادية سوء في التصريح أو بالدفع الضرائب مع المكلفين.

الخاتمة

الخاتمة:

يتمحور موضوع دراستنا حول دور تكنولوجيا الاعلام والاتصال في تفعيل ورفع من كفاءة عملية الرقابة الجبائية، حيث تعتبر الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة، ويكون ذلك عن طريق إقتطاع نقدي من مداخيل وثروات الأفراد والمؤسسات بصفة جبرية ومنتظمة بهدف تحقيق النفع العام، وحرصا لتحقيق ذلك سخرت الحكومة جميع الوسائل البشرية والمادية الممكنة والوسائل التكنولوجية المتقدمة والمتطورة داخل الإدارة الضريبية، للحصول على مستوى كامل من التحصيل الضريبي لأبد من وجود درجة عالية من الرقابة الجبائية.

كل هذا يجعل من الاعتماد على تكنولوجيا الاعلام والاتصال من الضروريات داخل الادارة الضريبية، حيث تساهم درجة كبيرة في تسيير الإدارة الجبائية وتفعيل الاتصالات الداخلية والخارجية، واعلام توجيه المكلفين بالضريبة.

أولا / نتائج اختبار الفرضيات:

1 الفرضية الرئيسية:

أما فيما يخص الفرضية الرئيسية، هنالك درجة في استعمال لتكنولوجيا الاعلام والاتصال داخل الإدارة الضريبية بالوادي الا انها لا تساهم في تفعيل عملية الرقابة الجبائية داخل مركز الضرائب بالوادي.

2 الفرضيات الفرعية:

1-2 نعم تساهم تكنولوجيا الاعلام والاتصال الحديثة في تطوير وعصرنة الإدارة الجبائية، ما توصلنا إليه في دراسة الحالة لمركز الضرائب بولاية الوادي لما فيها من تسهيل لعمليات الاتصال الخارجية و الداخلية ,و تقرب المواطن من الادارة الجبائية .

2-2 نعم تساهم تكنولوجيا الاعلام والاتصال بشكل كبير في تسيير مركز الضرائب بالوادي وبصفة مباشرة و ذلك لما توفره تكنولوجيا الاعلام والاتصال من شبكات اتصال بين جميع المصالح داخل مركز الضرائب بالوادي وهذا ما أشرنا اليه في دراستنا حول انظمة التسيير الجبائية و رأينا الى الخدمات الي توفرها.

2-3 ليست المراكز الضريبية هي الهيئات الوحيدة المسؤولة عن القيام بعملية الرقابة الجبائية, إلا انه يوجد عدة فروع في الادارة الضريبية تقوم بنفس العملية, وبالتالي لا تنفرد بتلك العملية لوحدها .

2-4 ما زالت عملية الرقابة الجبائية داخل المركز الضريبية تمارس بطريقة تقليدية , وهذا ما رأيناها في دراسة حالة المركز الضرائب بالوادي وبالضبط داخل مصلحة التدقيق المحاسبي , و اللجوء الي التدقيق الورقي التقليدي من موظفي المصلحة .

ثانيا / توصيات:

- العمل على أيجاد وسائل التكنولوجية الممكنة لتمكين وتسهيل عملية الرقابة الجبائية.
- الاهتمام و الاخذ بعين الاعتبار جميع المراكز الضريبية وتسخير وتوفير جميع الوسائل و الامكانيات خاصة في مراكز الجنوب الكبير .
- أن توفر الدولة لموظفي الضرائب الاجر الملائم و الذي يتناسب مع المهام والمسؤوليات ويحرره من القلق النفسي و الاغراءات و التهديدات خاصة موظفي مصلحة الرقابة الجبائية لانهم أكثر عرضة لذلك.
- تطوير وتعديل النظام الجبائي وتحديثه .
- العمل على تقليل حجم الفجوة بين المكلف بالضريبة و الادارة الضريبية و تقريب المكلف بالإدارة .
- استغلال منصات التواصل الاجتماعي و وسائل الاتصال الحديثة داخل الادارة الضريبية

- انشاء منصات وموقع رقمية خاصة بالمراكز لتوجيهه والتفاعل من المكلفين بالضريبة بصفة مباشرة .
- التشجيع على التوصل الالكتروني داخل الإدارة الضريبية بينها بين مختلف الادارة دون اللجوء الي التواصل الورقي التقليدي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أ- المصادر

1. عامر ابراهيم قندلجي، ايمان فاضل السامراني، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، الورق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2002.
2. عامر إبراهيم قندلجي: إدارة تكنولوجيا المعلومات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.
3. عبد الباسط محمد الوهاب، استخدام تكنولوجيا الاتصال في الانتاج الاذاعي والتلفزيوني، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2005.
4. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 1972.
5. عوادي مصطفى، الزين يونس، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الجبائي الجزائري، طبعة مزيدة ومنقحة، الطبعة الثانية، 2010.
6. محمد الصيرفي: إدارة تكنولوجيا المعلومات، دار الفكر الجامعي، ط (1) الإسكندرية، 2009.
7. يونس أحمد البطريق، مقدمة في النظم الضريبية، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، مصر، 1972.
8. لحرر عباس ابن التاج، تكنولوجيا الاعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية الواقع والمعوقات، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة 2010.

ب- الرسائل الجامعية

1. خليل نورة، عبداوي خولة، الرقابة الجبائية ودورها في الحد من التهرب الضريبي، مذكرة تقني سامي المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني، بالوادي، 2020/2019.

2. سهام كردودي، المعلومات المحاسبية والرقابة الجبائية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009.
3. محمد عرفات زيدان، عادل مسغوني، دور تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء المؤسسات: دراسة حالة المديرية العلمية لاتصالات الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة الوادي، 2017.

ج- القوانين

1. الوزارة المالية، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، بارتي للنشر، الجزائر، 2002، المادة 85.
2. الوزارة المالية، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع أعلاه، المادة 87.
3. الوزارة المالية، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع أعلاه، المادتين 103-104.
4. الوزارة المالية، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، المادة 145.
5. الوزارة المالية، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، المادة 145.
6. الوزارة المالية، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، المادة 147.
7. الوزارة المالية، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، المادة 86.

د - المقابلات الشخصية

1. زيدان يوسف، أستاذ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، محاسب معتمد ومحافظ حسابات، 2022/05/18، 9:16، (مقابلة شخصية).
2. محمد العيد صوالح، مرجع سابق، 2022/03/10، 9.15، (مقابلة شخصية).

3. خيرة قماري، المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات، 2022/03/15، 9:20، (مقابلة شخصية).
4. فيصل قرييح، مصلحة الاعلام الالي والوسائل، 2022/03/16، 9:30.
5. محمد العيد صوالح، مدير المركز الضرائب، 2022/03/20، 9:15، (مقابلة شخصية).
6. العربي تريكي، مصلحة الحقيق المحاسبي، 2022/03/21، 9:54، (مقابلة شخصية).
7. فيصل قرييح، مصلحة الاعلام الالي، 2022/03/27، (مقابلة شخصية).

هـ- المراجع باللغة الأجنبية

1. Emmounuel disle, Jacques saraf, Drait Fiscale, édition dunod, paris, 2002

و- المواقع

1. موقع jibayatic الرسمي . <https://www.mfdgi.gov.dz>
2. موقع moussahamaticar الرسمي <https://www.mfdgi.gov.dz>